# المعالم الاصلاحية في النهضة الحسينية

**الباحث**
**سعد ماجد عبد الحسين**
**جمهورية العراق ـ الكاظمية المقدسة**
**momsrt9@gmail.com**

## المقدمة:

إن كل نهضة أو حركة تغييرية في العالم لابد لها من قاعدة فكرية تبني عليها منهجها ومسيرتها في الحياة، وتحدد اهدافها التي تريد الوصول إليها، وهذه القاعدة تتمثل في الرؤية الكلية التي تتبناها تلك النهضة أو الحركة التغييرية.

وبقدر تعلق الامر بنهضة الامام الاحسين عليه السلام فان القاعدة الاساسية لها تتلخص بمجموعة من الاسس الفكرية التي التزم بها الإمام عليه السلام، التي نستطيع ان نستخلصها من خلال بيانات التحرك والخروج التي اطلقها بوجه منهج السلطة الاموية بقيادة معاوية ويزيد، والتي تتجسد في عدة منطلقات فكرية صبت في النهاية بمنبع الاصلاح السياسي للدولة الإسلامية باتجاهاتها العامة كافة. إذ ليس اسس الاصلاح السياسي الا جزءاً من كل عام يشمل الاصلاح الديني والاقتصادي والاخلاقي.. إذ لايمكن عزل هذه الاجزاء من الاصلاح عن الاصلاح السياسي، فعن طريقه يمكن اصلاح العقيدة واصلاح الوضع الجتماعي والاقتصادي والاخلاقي، بمعنى اصلاح الحياة الانسانية بشكل عام؛ لإن اي موضوع يتصل أو يتعلق بالاصلاح حتى لو طرح من القاعدة، فان اساس تنفيذه واستكمال امتداده وتاثيره لايتجلى ولايترسخ الا من قمة الهرم السياسي، اي السلطة المسيطرة على الحكم، فما ان تتبنى هذه السلطة موضوع الاصلاح، أو تُغير هذه السلطة لتصل بدلاً عنها سلطة بديلة يتحقق الاصلاح السياسي العام في الامة من خلالها.

مثلت هذه البيانات والمواقف التي اطلقها الامام الحسين عليه السلام الواقع الشرعي للامتداد الطبيعي لرسالة الإسلام في صيانة معالمه التي حددها الرسول صلى الله عليه وآله، كما كانت تمثل الواقع التاريخي الذي اصاب الامة الإسلامية ابان مطلع الحكم الاموي، وسنتناول اهم هذه

الاسس الدينية والسياسية والاقتصادية والاخلاقية، ضمن المطالب الآتية:

الاول: الجانب الديني

الثاني: الاخلاقي

الثالث: الاقتصادي

الرابع: السياسي

## المطلب الأول

## الأسس الفكرية لنهضة الامام الحسين عليه السلام في الجانب الديني

إن القاعدة الفكرية الاساسية التي انطلق منها الامام الحسين عليه السلام في نهضته، بَيَنَها حينما صمم على القيام بحركته التغييرية في المجتمع الإسلامي وقتها، فبدأ بتوضيح تلك القاعدة الفكرية التي انطلق منها، وحدد منهجه واهدافه عليها. إذ كانت هذه القاعدة الفكرية متجسدة في وصيته لاخيه محمد بن علي عليه السلام المعروف بمحمد بن الحنفية: ".. ان الحسين يشهد ان لا اله الا الله وحده لاشريك له، وان محمدا عبده ورسوله، جاء بالحق من عنده، وان الجنة حق، والنار حق، وان الساعة آتية لاريب فيها، وان الله يبعث من في القبور. واني لم اخرج اشراً، ولابطراً، ولا مفسداً، ولا ظالماً، وانما خرجت لطلب الاصلاح في امة جدي صلى الله عليه وآله اريد ان آمر بالمعروف وانهى عن المنكر، واسير بسيرة جدي وابي علي بن ابي طالب، فمن قبلني بقبول الحق، فالله اولى بالحق، ومن رد علي اصبر، حتى يقضي الله بيني وبين القوم بالحق وهو خير الحاكمين وهذه وصيتي ياخي إليك وماتوفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه انيب"[1].

هذه المقدمة لوصيته، توضح القاعدة الفكرية والرؤية الكلية لنهضته فقد تضمنت الوصية اصول الاعتقاد في الإسلام: التوحيد، النبوة، والامامة، وفروع الاعتقاد في الإسلام منها: الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. فايمانه عليه السلام بهذه الاصول والفروع هو الذي حتم عليه القيام بنهضته الاصلاحية، حفاظا على هذه الاصول والفروع؛ لتبقى فاعلة في حياة الامة فرداً وجماعة؛ لكي لاتفقد العقيدة معناها الصحيح[2].

لذلك فان تركيز الامام الحسين عليه السلام على التوحيد في الإسلام في عهد معاوية ويزيد كان له بعدا دينياً مهماً. إذ ان معاوية عمل على زعزعة فكر الامة من خلال ايجاد خطوط فكرية دخيلة على الفكر القراني، امثال العقيدة الجبرية وعقيدة الارجاء التي تناولناها سابقاً، وحتى يزيد استمر في الارتكاز على المقولات الجبرية في خطاباته مستكملا سياسة ابيه بهذا المجال، إذ قال في خطاب العرش عند اول يوم تسلمه لمنصب الخلافة: " الحمد لله الذي ماشاء صنع، ومن شاء منع، ومن شاء خفض، ومن شاء رفع، ان امير المؤمنين -يعني معاوية- كان حبلا من حبال الله مده ماشاء الله ان يمده، ثم قطعه حين اراد ان يقطعه..وقد وليت بعده الامر ولست اعتذر من جهل، ولا اتي على طلب علم، وعلى رسلكم إذا كره الله شيئاً غيره وإذا احب شيئاً يسره.."(٣).

كذلك ركز الامام الحسين عليه السلام في وصيته على اصل النبوة التي تمثل عملية الاتصال مابين الله والانسان، في عملية التوجيه والهداية التشريعية في حياة الانسان، فالنبي هو واسطة السماء لهداية الارض. لذلك فلأصل النبوة وخاصة النبوة الخاتمة للرسالات قداسة كبيرة جدا وموقع متقدم.

مع ذلك فقد تعرضت الشخصية النبوية المحمدية إلى محاولة المساس بقداستها والحط من مقامها، وابراز شخصية النبي محمد صلى الله عليه وآله بصورة الانسان العادي، لابل وصل الحد على الافتراء عليه كما مر بنا من قبل الامويين؛ لتكون هذه الانحرافات المختلفة حول شخصية النبي صلى الله عليه وآله وتلفيق الاحاديث عنه وتصديع كيانه مبرراً لاعمال الانحراف التي يقوم بها الامويون؛ وليزرعوا في ذهنية الامة ضعف الارادة وتخديرها واماتة الروح الإسلامية فيها باساليب وافكار كهذه، ضمن اطر دينية مغالطة للمبادئ الاصيلة للدين الإسلامي.

وبناءً على ذلك تصدى الامام الحسين عليه السلام بخروجه على السلطة لهذه الحملة الاموية لطمس معالم شخصية مكانة الرسول صلى الله عليه وآله، فاعلن بعد توحيده بالله تعالى، تمسكه بحرفية سيرة الرسول صلى الله عليه وآله وسنته العملية واحيائها في حياة المسلمين وعدم التنازل عن شيء منها مهما امكن، كما بذل وسعه للحفاظ على شخصية الرسول صلى الله عليه وآله ومكانته ومنزلته، فكان في الساحة الاموية سيرة اخرى غير سيرة النبي صلى الله عليه وآله، حاولت ان تحسر وتختزل كلياً سيرة النبي صلى الله عليه وآله بفعل السياسة الاموية وتخطيطها لمحو شخصيته وسيرته، ثم انحراف الامة عن

مسيرتها الإسلامية وابعادها عن سيرة وسنة نبيها ﷺ من الناحية الفكرية والعملية؛ لتبرز سيرة بني امية في النطاق الديني والسياسي وتاخذا حيزا ومساحة اوسع من حيز ومساحة سيرة الرسول ﷺ.

لقد وقف الامام الحسين عليه السلام بقوة امام محاولات معاوية لطمس شخصية الرسول ﷺ من خلال تحريفه الاحاديث عنه وتحريف واماتة سنته باحياء بدع تخالفه، وقتل اصحابه لكي لايستمرون ببث سيرته والعمل بمقتضاها على حسابه وحساب الامويون عموماً.

لقد وقف الامام الحسين عليه السلام بوجه معاوية مدافعا عن الإسلام وعن نبيه محمد ﷺ. فقد واجه عليه السلام معاوية مباشرة حينما اراد منه البيعة لولي عهده يزيد مذكراً اياه تماديه بهذا الموضوع، إذ كان معاوية يلبس موضوع توريث الحكم لباسا دينيا مستغلاً اسم النبي ﷺ بالثناء عليه والحفاظ على دينه؛ لذلك لابد من استقرار الحكم وتداعياته بالتوريث، إذ قال عليه السلام: "أما بعد: يامعاوية فلن يؤدي المادح وان اطنب في صفة الرسول ﷺ من جميع جزءاً، وقد فهمت ما لبست به الخلف بعد رسول الله ﷺ من ايجاز الصفة، والتنكب عن استبلاغ النعت، وهيهات هيهات يامعاوية! فضح الصبح فحمة الدجى، وبهرت الشمس انوار السرج، ولقد فضلت حتى افرطت، واستاثرت حتى اجحفت، ومنعت حتى بخلت، وجُرتَ حتى جاوزت، مابذلت لذي حق من اسم حقه بنصيب، حتى اخذ الشيطان حظه الاوفر ونصيبه الاكمل.."(٤).

وهنا فضح الامام الحسين عليه السلام معاوية لاستخدامه اسم الرسول ﷺ في تحقيق مآربه السياسية، بهذا التوصيف الدقيق، فبلغت الاوضاع الدينية الانحدار الذي اصبح واضحاً للعيان وخاصة مايتعلق بتحريف السنة النبوية في كافة الاتجاهات. كذلك واجه الامام عليه السلام معاوية نقضه لسنة الله ورسوله ﷺ، ذلك عندما استنكر عليه استلحاق زياد إلى ابيه ابي سفيان. إذ قال عليه السلام لمعاوية: " ..أولست بمدعي زياد بن سمية المولود على فراش عبيد ثقيف، فزعمت انه ابن ابيك، وقد قال رسول الله ﷺ: الولد للفراش وللعاهر الحجر، فتركت سنة رسول الله تعمدا، وتبعت هواك بغير هدىً من الله.."(٥).

كما واجه الامام عليه السلام معاوية مواجهة صريحة لقتله اصحاب رسول الله ﷺ، لابسبب الاّ لأنهم كانوا يحبون ابيه علي بن ابي طالب عليه السلام، ولأنهم استمروا في تمتين العلاقة بين

الناس وسيرة النبي ﷺ، فقال عليه السلام له: ".. الست القاتل لحجر بن عدي اخا كنده واصحابه المصلين العابدين الذين كانوا ينكرون الظلم، ويستعظمون البدع، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ولايخافون في الله لومة لائم، ثم قتلتهم ظلماً وعدواناً، من بعد مااعطيتهم الايمان المغلظة والمواثيق المؤكدة، جراءة على الله واستخفافاً بعهده. اولست قاتل عمرو بن الحمق الخزاعي صاحب رسول الله ﷺ العبد الصالح الذي ابلته العبادة فنحل جسمه واصفر لونه، فقتلته بعدما امنته واعطيته مالو فهمته العصم لنزلت من رؤوس الجبال..."(٦).

هكذا صان الامام الحسين عليه السلام بنهضته في جانبها الديني محاولة معاوية ويزيد تفكيك شخصية النبي محمد ﷺ في سائر المجالات من حيث الافتراء والتقول عليه ونقض سنته وقتل اصحابه، والاساس الفكري الاخر للاصلاح السياسي في الجانب الديني للنهضة الحسينية، تركيز الامام عليه السلام على المعاد، وهو من الاصول الثابتة في الإسلام، فالاعتقاد بالمعاد من الركائز الأساسية للعقيدة الصحيحة، وهو عنصر في كل شريعة لها صلة بالسماء، وبدون المعاد تصبح الشرائع مسالك بشرية لاتمت إلى الله تعالى بصلة، فقوام الشريعة هو الاعتقاد بمبدأ المعاد؛ ولأجل ذلك لاترى شريعة تتسم بانها شريعة الهية خالية من الدعوة إلى الحياة الاخرة، وحشر الانسان بعد الموت، واقامة الجزاء والثواب والعقاب(٧).

لذلك شدد الامام الحسين عليه السلام على اهمية المعاد في اساس نهضته: "وان الجنة حق. والنار حق. وان الساعة آتية لاريب منها. وان الله يبعث من في القبور "، ذلك لأن الامة في عهد معاوية اصبحت منهارة دينياً؛ لأن الحكم غايته السلطة لا اقامة العدل في بلاد الله، ولما كان الحكم والسلطة غاية معاوية، فهو لم يتورع عن اتخاذ اي وسيلة في سبيل الوصول اليه وبقائه تحت يديه، فاصبحت الامور الاعتقادية للحاكم ومن هم في بلاط السلطة لاقيمة لها ولاقدسية لها؛ لذلك عاش الحكام والرعية حال الانفصال بين دعواهم وايمانهم بالإسلام، وعدم صدقية الايمان بمبدأ المعاد، وبين واقعهم العملي، فقد وصفهم الامام الحسين عليه السلام: "الناس عبيد الدنيا، والدين لعق على السنتهم يحوطونه مادرئت معائشهم، فإذا مُحصوا بالبلاء قل الديانون"(٨).

هذا التشخيص للامام عليه السلام بغاية الدقة لامور الناس واحوالهم وواقعهم، فالناس

يحملون دعوى التدين بالإسلام في نطاق تحقيق مصالحهم المادية والشخصية، وتتكشف حقائقهم عند الاصطدام بأي واجب شرعي تكون مكاسبه وثماره اخروية يوم القيامة فيبرز تقاعسهم اتجاهه، وهنا تبرز اهمية تأكيد القاعدة الفكرية لنهضة الامام الحسين عليه السلام بأحد اسسها الاّ وهو تثبيت مبدأ المعاد وتذكير السلطة والامة به، وان الامام عليه السلام ملتزم بهذا الاصل الاعتقادي الذي من اجله واجل بواعث اخرى نهض بوجه الحكم الاموي.

كما خطب الامام عليه السلام في الجيش الذي خرج لمواجهته في كربلاء مشخصاً هذا الواقع، واقع التناقض الذي تعيشه الامة الإسلامية في عهد معاوية ويزيد مع مبدأ الرسالة الإسلامية، ومبدأ المعاد فقال لهم: "فقبحاً لكم، فانما انتم من طواغيت الامة وشذاذ الاحزاب، ونبذة الكتاب، ونفثة الشيطان، وعصبة الاثام، ومحرفِ الكتاب، ومطفيء السنن، وقتلة اولاد الانبياء، ومبيري عترة الاوصياء"(٩).

لقد جسد الامام عليه السلام مبدأ المعاد بنهضته تجسيداً حياً إذ عرض نفسه واهله للقتل من اجل حماية الإسلام، وايماناً منه انه ملاقي ربه وهو سعيد لوقوفه بوجه حكم يزيد ومن قبله معاوية، فقد عبر عن هذه الحقيقة في قوله عليه السلام: ".. وان الدنيا قد تغيرت وتنكرت وادبر معروفها، ولم يبقَ منها الاّ صبابة كصبابة الاناء وخسيس عيش كالمرعى الوبيل، الا ترون إلى الحق لايعمل به وإلى الباطل لايتناهى عنه، ليرغب المؤمن في لقاء الله، فاني لارى الموت الا سعادة والحياة مع الظالمين الا برماً"(١٠).

لقد آثر الامام الحسين عليه السلام اليقين بالاخرة واشتياقه للقاء ربه؛ لأن محيط مجتمعه اصبح عبارة عن بيئة مليئة بالانحرافات والفساد والظلم، مع عدم قدرته الانية على تغيير هذا الواقع بشكل كامل، فهو يعرف ان مصيره الشهادة؛ لذلك فقد فضل الموت على الحياة مع الظلم وسجل موقفاً انسانياً مازال خالداً، ايماناً منه بالمعاد ورفضه وتمرده على الاوضاع اللاإسلامية التي عاشتها الامة في محيط يفترض ان يكون ويستمر ويبقى إسلامي.

كما اكد الامام عليه السلام في نهضته على اساس فكري مهم في الجانب الديني لهذه النهضة، متمثل بتركيزه على ان سيرة ونهج الامام علي عليه السلام هي امتداد طبيعي لسيرة ونهج الرسول صلى الله عليه وآله: "واسير بسيرة جدي وابي علي بن ابي طالب "، فأبيه إمام وخليفة وواجه عملية السب والشتم المنظم بدلالات واغراض سياسية وشخصية من معاوية ومن اتى بعده

من الخلفاء الامويين، على الرغم من مكانته في الإسلام. لذلك جاء بيان الامام الحسين عليه السلام متضمناً تاكيده ابراز مكانة ابيه وعلاقته بالرسالة الإسلامية ودوره فيها، وصلته بالنبي صلى الله عليه وآله وموقعه الحقيقي في الامة، فاضافة إلى ذلك عقد الامام الحسين عليه السلام مؤتمراً سياسياً في منى، دعا فيه جمهوراً واسعاً من المسلمين قبل وفاة معاوية بسنة ٥٩ هجرية في موسم الحج، ادان فيه حكم معاوية وذكر فيه فضل ابيه وقربه ومنزلته من النبي صلى الله عليه وآله، جاء فيه: "أما بعد: فأن هذا الطاغية - يعني معاوية - قد فعل بنا وبشيعتنا ماقد رأيتم، وعلمتم وشهدتم..انشدكم الله اتعلمون ان علي بن ابي طالب كان اخا رسول الله صلى الله عليه وآله حين آخى بين اصحابه فآخى بينه وبين نفسه، وقال: انت اخي وانا اخوك في الدنيا والآخرة ؟ ..انشدكم الله اتعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله نصبه يوم غدير خم فنادى له بالولاية وقال: ليبلغ الشاهد الغائب ؟ .." (١١). والخطاب طويل في هذا المجال، إذ ذكر عليه السلام فضائل الامام علي عليه السلام كافة، من حيث قربه ومنزلته ومكانته في الإسلام وعند النبي صلى الله عليه وآله، واستحقاقه الشرعي والسياسي بالولاية والخلافة وغيرها من الامور الخاصة بالتفضيل والتكريم، وكان هذا الجمع السياسي في منى يجيب على الاسئلة التي طرحها عليه السلام في خطابه هذا:" بنعم " عن كل فضيلة وتكريم وقربى واستحقاق سياسي وخصوصاً قربه من الرسول صلى الله عليه وآله وانتهاج نهجه، التي استحضرها الامام الحسين عليه السلام في هذا المؤتمر العام.

هكذا نرى ان الاساس الفكري الاول المتعلق بالجانب الديني في نهضة الإمام الحسين عليه السلام قد تكامل بمناقضة انحرافات ومؤاخذات الاوضاع الدينية كافة، التي سادت ابان حكم معاوية ويزيد، وقد وضحناها في المبحث الاول من الفصل الثاني؛ لذلك فأن المسؤولية الدينية قد تحققت في نهضة الامام عليه السلام، إذ كانت حركته التغييرية مرتبطة بالله تعالى؛ لأن اول اسسها الفكرية هو الارتباط الالهي بالنهضة ومحاربة الانحرافات الحاصلة في الاوضاع الإسلامية ايام حكم الامويين في زمانه.

فعندما ترتبط هذه الحركة التغييرية بالله تعالى عن طريق المحافظة على دينه وشرعه، سوف يكون لهذا التحرك ابعاد واسعة مطلقة غير محدودة، تجسد اتساع نظرة الامام عليه السلام لكل الاشياء والمواقف نظرة شاملة لاتقتصر على اهداف دنيوية فحسب، وانما تمتد إلى الاهداف الاخروية والمعنوية.

لقد كان الاساس الديني من اهم الاسس الفكرية للاصلاح السياسي عند الامام الحسين عليه السلام؛ لأنه ادرك ان الدين الإسلامي حرف تحريفا واسعا، وادرك بأن التصحيح وحفظ الرسالة لايمكن ان يحدث بالوعظ والارشاد، وطرح المبادئ السلمية. فأن القاعدة الفكرية للمجتمع اصبحت مناقضة بصورة كلية لروح الإسلام، ولايمكن ان يوقف هذا التيار الا المواجهة المباشرة مع السلطة؛ ليهز ضمير الامة ويوقظها، لذلك فهو اعتبر نفسه المسؤول الاول عن انقاذ دين وامة رسول الله صلى الله عليه وآله من مخالب الطغاة(١٢).

يتضح من هذا الاساس الفكري المتمثل بالجانب الديني، ان واقع المسلمين شيء وإسلامهم ودينهم شيء اخر، في عهد معاوية ويزيد، فالخليفة لم يكن يمثل الشريعة باي حال من الاحوال، لذا فأن الواقع الديني كان مضطرباً بشكل عام، فارتكز هذا الاساس سياسياً على تفعيل العامل الديني في المجتمع الإسلامي في عهد معاوية ويزيد، من خلال التركيز على اسس التوحيد والنبوة والمعاد والامامة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويبدو ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من الاسس الفكرية المهمة للاصلاح السياسي عند الامام الحسين عليه السلام؛ لان عوامل النهوض كانت ترتكز بشكل عم على الانحراف الشامل للاوضاع العامة للدولة الإسلامية (الديني، السياسي، والاقتصادي..) وهذان العاملان يدخلان في صلب هذه الاوضاع الثلاثة عند المطالبة بالتغيير من خارج السلطة، فلم تكن دعوة اهل الكوفة ولا المبايعة تدفع بالامام عليه السلام بالخروج، انما كانت هذه العوامل ثانوية، بل ان الامام عليه السلام قرر التحرك لفساد الاوضاع، وشيوع المنكرات، وبتعبير الامام عليه السلام كما ذكرنا تحول الحلال إلى حرام والحرام إلى حلال، وتعطيل الحدود، والاستئثار بالفيء، وترك المعروف والعمل بالمنكر، ومن ثمً فان رؤية هذا الوضع المنحرف للمجتمع، وضع امام الامام عليه السلام منعطف المواجهة، واوجب عليه القيام والنهضة؛ لأنه تيقن ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو المبدا الوحيد الذي يضمن بقاء الإسلام، وبعبارة اخرى هو "العلة المبقية " كما يصطلح عليه الفقهاء، ولهذا فان نهضة الامام الحسين عليه السلام في جانبها الديني استقت قيمتها واهميتها الاساسية من بُعد هذين العاملين، اللذين اصبحا المحرك الاساس للمطالبة باحياء بقية الاسس الدينية في المجتمع الإسلامي التي حرفها معاوية ويزيد(١٣).

لقد كان الاساس الديني واضحا في نهضة الامام الحسين عليه السلام ليس فقط على المستوى الفكري، كما بينا، بل حتى ضمن الاساس العملي، فهو وحتى في ساحة المواجهة الحربية في كربلاء مع الجيش الاموي لم يتخلَ عن تأدية الشعائر العبادية، فكانت الممارسات الدينية في اثناء المعركة من الامام عليه السلام قائمة في اوقاتها، كالصلاة مثلاً، فعندما زحف معسكر عمر بن سعد قائد الجيش الاموي انذاك نحو معسكر الامام عليه السلام، عصر يوم التاسع من شهر محرم سنة ٦١ هجرية، اي قبل استشهاده بليلة واحدة، التفت إلى اخيه العباس بن علي عليه السلام وقال له: " ارجع اليهم، فان استطعت ان تؤخرهم إلى غدوة لعلنا نصلي لربنا هذه الليلة وندعوه ونستغفره، فهو يعلم اني احب الصلاة وتلاوة كتابه وكثرة الدعاء والاستغفار"(١٤).

إذن فالصلاة وقراءة القرآن والدعاء والاستغفار، مؤشرات مهمة للالتزام بالواجبات العبادية الشرعية الالهية والدينية التي حددها الإسلام للمسلمين، والامام الحسين عليه السلام بوصفه انساناً مكلفاً يؤدي فرائضه تلك حتى في احلك الاوضاع والظروف؛ لان الواجبات العبادية هي جزء من واجبه ومشروعه النهضوي، المتمثل باحد اسسها الحفاظ على حقائق الشريعة، واعطاء الفرائض العبادية مدلولها الصحيح ووقتها المناسب أو واجب الالتزام بها واعطائها الاولوية على بقية الممارسات والمعاملات الدينية الاخرى.

من هنا يتضح لنا الاساس الفكري الاول للاصلاح السياسي في نهضة الامام الحسين عليه السلام المتمثل بالاساس الديني لها ضمن المحددات التي تناولناها.

## المطلب الثاني

## الأسس الفكرية لنهضة الامام الحسين عليه السلام في الجانب السياسي

إن القاعدة أو المنطلق الفكري الثاني لنهضة الامام الحسين عليه السلام، تتمثل بالاصلاح السياسي لنظام الحكم الإسلامي، وذلك من خلال الدفع بتغيير نظام الحكم أو تصحيح اتجاهاته على اقل تقدير، إذ كما مر بنا حدثت انتكاسة في تاريخ الحكم الإسلامي بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وآله، إذ استطاعت الفئة الاموية المعادية للإسلام اصلاً ولرسوله صلى الله عليه وآله ان يستعيدوا مواقفهم ونفوذهم ومركزهم في المجتمع الإسلامي الجديد، بعد ان عزلتهم الدعوة الإسلامية عن مواقعهم وجردتهم من نفوذهم وسلطانهم، والغت دورهم السياسي والاجتماعي الغاءاً كاملاً.

وإذا علمنا ان الامويين عادوا إلى مكانتهم وسلطانهم عن طريق الاستيلاء على موقع الخلافة الإسلامية، وحاولوا تغيير مفاهيم وتصورات واحكام وثوابت الدعوة الإسلامية، من خلال منصب الخلافة الذي استولى عليه معاوية بالاساليب التي بيناها سابقاً، بعد ان حُيد الامام الحسن عليه السلام.

النقطة المركزية التي نجح فيها معاوية، تحويله مسألة اختيار الخليفة إلى مسالة جبرية متعلقة بالقدر الالهي، وبالتالي الطاعة العمياء له مهما كانت كيفياته في تصريف امور الحكم، واصبح هذا الفكر جزءاً من ثقافة الامة السياسية وعقيدتها الدينية، وعاشت الامة حالة الاستسلام للجور والظلم؛ لانها تثقفت بثقافة التخدير والاستخداء والتبرير، بل وترى الوقوف في وجه الحاكم الجائر والمنحرف نوعا من الخروج على قوانين الشريعة.

لقد قرر الامام الحسين عليه السلام كشف مفاسد النظام الاموي وانحرافاته في عهد معاوية ويزيد، لذلك فهو يقول: "الاصلاح في امة جدي"، والاصلاح بمعناه الشامل وابعاده، هو الاصلاح السياسي.

وبناءً على ذلك سجل الامام الحسين عليه السلام عدة مواقف تسند نظريته في الاصلاح السياسي لجهاز الخلافة ومنهج الحكم فيها، من خلال رفض كل اجراءات وسياسات معاوية ويزيد اولاً، من خلال رفض بيعة يزيد ليكون ولي عهد للخلافة ايام معاوية عندما حاول اخذ بيعته، وادانته لنظام حكم معاوية تماماً. وثانياً رفضه مبايعة يزيد بعد موت معاوية بشكل علني، مما اسفر هذا الرفض عن الاعلان الرسمي لنهضة الامام الحسين عليه السلام بوجه خلافة يزيد وحكمه.

وبهذا من الممكن تشخيص الاسس الفكرية للاصلاح السياسي عند الامام الحسين عليه السلام في الجانب السياسي من خلال مواقف وبيانات الامام عليه السلام لصيانة موقع الخلافة الإسلامية بدلالة كشف زيف شرعية حكم معاوية ويزيد، ورفضه البيعة ووصفه الدقيق لشخصيتهما وموقعهما من مركز الخلافة، وكالاتي:

### أولاً: موقف الامام الحسين عليه السلام من معاوية بن أبي سفيان.

بعد وفاة الامام الحسن عليه السلام ونقض معاهدة الصلح من معاوية وعدم وفائه بشروطه،

التي منها كما ذكرنا سابقاً، تسليم الخلافة بعد معاوية إلى الامام الحسين عليه السلام في حال وفاة الامام الحسن عليه السلام. الا ان معاوية - وكما هو معروف- اسند منصب الخلافة إلى بدعة ولاية العهد لولده يزيد، وهذا الاجراء ادى إلى تأجيج الرأي العام وخاصة الكوفة، إذ زادت مطالبتهم برد الصلح وجهاد معاوية، وجاءت وفودهم وكتبهم إلى الامام الحسين عليه السلام يستنصرونه برد الصلح على معاوية فوراً وعدم الاستجابة لتوريث الخلافة(١٥).

لقد كان موقف الامام الحسين عليه السلام من هذه الدعوات للخروج على معاوية ، موقف التأني والالتزام بشروط الصلح مع اخيه، على الرغم من انتهاك شروطه من معاوية، إذ قال عليه السلام لاهل الكوفة جواباً على تلك الدعوات بنقض الصلح: " قد كان صلح وكانت بيعة كنت لها كارهاً، فانظروا مادام هذا الرجل حياً..ليكن كل امرئٍ منكم حلساً من احلاس بيته مادام هذا الرجل حياً، فأن هلك وانتم احياء رجونا ان يخير الله لنا ويؤتينا رشدنا"(١٦).

هذا الجواب يفصح عن دراية الامام الحسين عليه السلام بواقع اهل الكوفة، فهو يعلم ان القوم ليسوا اهل جهاد ولا حرب، لكن المانع ليس كذبهم أو صدقهم، بل الوفاء بالتزامات الصلح مع معاوية وبيعته له، والوفاء بالعهد قيمة لايتنازل عنها الامام عليه السلام، وهي قيمة إسلامية قرآنية وقيمة سياسية بالوقت نفسه، جسدها الامام عليه السلام بهذا الالتزام حتى مع خصومه ومناوئيه.

وأيضاً يؤشر الامام عليه السلام بكتابه هذا كراهيته لبيعة معاوية، فهي جرت على مضضٍ ولظروف واعتبارات موضوعية ارتأها الامام الحسن عليه السلام عندما تنازل عن استحقاقه السياسي والشرعي لمعاوية، فكانت بيعة الامر الواقع للامام الحسين عليه السلام. وفي كتاب آخر اوضح ذلك عندما كتب له اهل الكوفة باستقدامه لمبايعته ضد معاوية، فقد كتب لهم: ".. اما اخي فارجو ان يكون الله قد وفقه وسدده فيما يأتي، واما انا فليس رأييّ اليوم ذلك، فالصقوا رحمكم الله بالارض، واكمنوا في البيوت، واحترسوا من الظنة مادام معاوية حياً، فأن يحدث الله به حدثاً وانا حي كتبت اليكم برأييّ والسلام"(١٧).

في هذا الكتاب حدد الامام عليه السلام بعض خصائص حكم معاوية، وهو القتل على الظن والتهمة، ومع ذلك التزم بالصلح لاعتبارات الوفاء بالعهد ولعدم اكتمال معطيات الخروج على معاوية، والاخير عند اطلاعه على المراسلات بين الامام عليه السلام وقيادات ووجهاء اهل

الكوفة، واستناداً إلى التقرير الذي ارسله مروان بن الحكم إلى معاوية يذكر فيه: "اني لست آمن ان يكون حسين مرصداً للفتنة واظن يومكم من حسين طويلاً"(١٨).

وتأسيساً على ذلك، كتب معاوية إلى الامام عليه السلام كتاباً جاء فيه: "ان من اعطى الله صفقة يمينه وعهده لجدير بالوفاء، وقد انبئت ان قوماً من اهل الكوفة قد دعوك إلى الشقاق، واهل العراق من قد جربت قد افسدوا على ابيك واخيك، فاتقِ الله واذكر الميثاق، فانك متى تكدني اكدك"(١٩).

وقد اغتنم الامام الحسين عليه السلام جواب هذا الكتاب فرصة لتوجيه الاتهام إلى حكم معاوية ولينتزع ثقته بتدبيراته السياسية المنحرفة، وليعرفه انه رغم السكوت والبيعة الاضطرارية طيلة تلك الفترة، فانه عليه السلام له ولمخططاته مراقب ومتربص ومستنكر وشاجب، وحينما تؤاتيه الامكانات وتسنح له الفرصة، فان الخروج على السلطة مسالة واردة حتماً في نظر الامام الحسين عليه السلام(٢٠).

فجاء جواب الامام عليه السلام متضمناً هذه الادانة: " اما بعد: فلقد بلغني كتابك تذكر انه: بلغك عني امور ترغب عنها، فان كانت حقاً لم تقارني عليها، ولم يهدي إلى الحسنات ولايسدد لها الا الله. فاما مانمي إليك، فانما رقاه الملاقون، المشاؤون بالنمائم، المفرقون بين الجمع، ومااريد حرباً لك، ولا خلافاً عليك، وايم الله لقد تركت ذلك، وانا اخاف الله في تركه..فلا اعرف فتنة اعظم من ولايتك هذه امر هذه الامة..فابشر يامعاوية بالقصاص، وايقن بالحساب، واعلم ان لله كتاباً لايغادر صغيرة ولاكبيرة الاّ احصاها، وليس الله بناسٍ لك اخذك بالظنة وقتلك اولياءه على الشبهة والتهمة، ونفيك اياهم من دار الهجرة إلى الغربة والوحشة، واخذك الناس بالبيعة لابنك غلام سفيه يشرب الشراب ويلعب بالكلاب. ولااُعلمك الا وقد خسرت نفسك واوبقت دينك، واكلت امانتك، وغششت رعيتك وتبوأت مقعدك من النار، فبعداً للقوم الظالمين"(٢١).

إن الامام الحسين عليه السلام باتخاذه هذه المواقف تجاه الصلح وتجاه خلافة معاوية، توضح لنا ان الامام عليه السلام لم يكن غافلاً عما يحدث في عهد معاوية واستنكر المخالفات الدينية والسياسية كافة، التي قام بها وادانها امام الرأي العام، وكانت هذه المواقف احد اهم الاسس الفكرية التي استندت عليها نهضة الامام عليه السلام في الجانب السياسي.

وفي الكتاب الاخير ادان الامام عليه السلام منهج حكم معاوية وماهو عليه من انتهاكات لكل قواعد السياسة الإسلامية وعدم شرعية خلافته وتولية ابنه يزيد لولاية العهد، كما كان هذا الكتاب حاملاً لمفاتيح التحرك المضاد على الحكم الاموي، مستغلاً موضوع تنصيب معاوية ليزيد خليفة من بعده، والزامه الناس بالبيعة له، إذ كان هذا مخالفة لبنود الصلح، مع مخالفة للاعراف السياسية للمسلمين في تولية الخليفة، مما لايجهله حتى العامة، وان يزيد لم يكن مؤهلاً اطلاقاً لهذا المنصب بشكل مكشوف للامة، فكانت هذه المخالفات والمغالطات التي افتعلها معاوية، الحجر الاساس الذي اتخذ بناءً عليه مواقفه السياسية الاخرى للاصلاح السياسي.

**ثانياً: موقف الامام الحسين عليه السلام من قضية ولاية العهد.**

عندما تم طرح بدعة ولاية العهد وتم تبنيها من قبل معاوية كما مر بنا، قام بسلسة من الفعاليات لاخذ البيعة من الجميع بما فيهم المعارضين الذين يمكن ان يعرقلوا مشروعه وطموحاته في التوريث، وكان منهم الامام الحسين عليه السلام، فعزم معاوية الذهاب شخصياً إلى المدينة المنورة لاخذ البيعة من المعارضين للفكرة، وكان ذلك في عام ٥٦ هجرية حسب ماجاء في تاريخ الطبري(٢٢).

ارسل معاوية إلى الامام عليه السلام وعبد الله بن عباس، فقال لهما: "... وقد كان من امر يزيد ماسبقتم اليه وإلى تجويزه وقد علم الله ماحاول به في امر الرعية من سد الخلل ولم الصدع بولاية يزيد.. وقد اصبت من ذلك عند يزيد.. مع علمه بالسنة وقراءة القرآن والحلم الذي يرجح به بالصم الصلاب.."(٢٣).

فأجابه الامام عليه السلام حول موضوع اخذ البيعة ليزيد وتوليته الخلافة من بعده، إذ قال: "أما بعد يامعاوية فلن يؤدي القائل وان اطنب في صفة الرسول صلى الله عليه وآله من جميع جزءاً.. وفهمت ماذكرته عن يزيد من اكتماله وسياسته لامة محمد صلى الله عليه وآله، تريد ان توهم الناس في يزيد، كانك تصف محجوباً أو تنعت غائباً، أو تخبر عما كان مما احتويته بعلم خاص. وقد دل ذلك من نفسه على موقع رأيه فخذ ليزيد فيما اخذ فيه من استقراءه الكلاب المهارشة عند التهارش الحمام السبق لاترابهن، والقيان ذوات المعازف وضرب الملاهي، تجده باصراً، ودع عنك ماتحاول، فما اغناك ان تلقى الله من وزر هذا الخلق باكثر مما انت لاقيه، فو الله مابرحت تقدح باطلاً في جور وحنقاً في ظلم حتى ملأت الاسقية، ومابينك وبين الموت إلاّ

غمضة، فتقدم على عمل محفوظ في يوم مشهود ولات حين مناص.."[٢٤].

ثم حاول معاوية مرة اخرى ان يعرض موضوع ولاية العهد ليزيد على الامام الحسين عليه السلام، لأخذ بيعته في مكة عندما اعتمر معاوية بالعام نفسه الذي اعتمر فيه الامام عليه السلام، فارسل معاوية إلى الامام عليه السلام فدعاه، فلما جاء ودخل اليه، قال له: " ياابا عبد الله اعلم اني ماتركت بلداً الا وقد بعثت إلى اهله فاخذت البيعة ليزيد،..ولو علمت ان لامة محمد خير من ولدي يزيد لما بعثت له. فقال عليه السلام: مهلاً يامعاوية لاتقل هكذا فانك قد تركت من هو خير منه اماً واباً ونفساً..فقال معاوية وما انت وهو ، فهو والله خير لامة محمد منك. فقال عليه السلام: من خير لامة محمد ؟ يزيد! الخمور والفجور. فقال معاوية: مهلاً ياابا عبد الله فانك لو ذكرت عنده لما ذكر منك الا حسناً. فقال عليه السلام: ان علم مني ماعلمه منه انا فليقل فيَّ ماقول فيه. فقال معاوية: ياابا عبد الله انصرف إلى اهلك راشداً واتقِ الله في نفسك واحذر اهل الشام ان يسمعوا منك ماقد سمعته فانهم اعداؤك واعداء ابيك"[٢٥].

هذه البيانات السياسية التي اطلقها الامام الحسين عليه السلام تجاه حكم معاوية ومحاولته الناجحة في اخذ البيعة الاستباقية لابنه يزيد، سجلت النهضة الواقعية في وجه العبث والتلاعب والتجاوز، كما انها بيانات ومواقف واضحة لحقوق الامة التي لايمكن التغاضي عنها منه مهما كلف الامر، وايضاً كشفت عن جانب من الاسباب التي دعت الامام الحسين عليه السلام للخروج على يزيد وعدم مبايعته فيما بعد، كما انها افرزت اهم الاسس الفكرية للاصلاح السياسي في نهضة الامام الحسين عليه السلام في هذا الاتجاه.

### ثالثاً: موقف الامام الحسين عليه السلام من بيعة يزيد بن معاوية وحكمه:

تسلم يزيد قيادة الدولة الإسلامية بعد وفاة ابيه معاوية، وقد استتبت له الامور فهو ولي العهد المبايع مسبقاً، فصارت اجهزة الدولة كلها بيده، واهم ماكان يفكر به من المعارضين في المدينة هو الامام الحسين عليه السلام؛ لأنه يتمتع بنفوذ واسع، ومكانة مرموقة ومتميزة دينياً وسياسياً بين المسلمين[٢٦].

لذلك جاء كتاب يزيد إلى والي المدينة مشدداً على اخذ البيعة من الامام الحسين عليه السلام وبقية المعارضين: "اما بعد ، فخذ حسيناً، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير اخذاً شديداً ليس فيه رخصة حتى يبايعوا والسلام"[٢٧]. والثابت في كل كتب التاريخ ان الإمام

الحسين عليه السلام خرج من المدينة إلى مكة مع اهل بيته واصحابه ولم يبايع يزيد للخلافة اطلاقاً.

ومما لاشك فيه ان اعطاء البيعة بوصفها مفهوماً عاماً، يعني امضاء الموافقة على سياسة الدولة والاعتراف بشرعية نظام الحكم وامتداداته، وعدم اعطاء البيعة يعني العكس تماماً. لذلك فأن مسألة اعطاء البيعة ليزيد يعني اقراراً عاماً للسياسة الاموية التي وضعها معاوية وسار عليها يزيد، وقد تناولنا الانحرافات التي اصابت الدولة الإسلامية في عهدها. لذلك نرى الامام عليه السلام عندما صادف مروان بن الحكم عند خروجه من المدينة واخبره: " ياابا عبد الله اني لك ناصح..آمرك ببيعة يزيد..فقال الامام الحسين عليه السلام: انا لله وانا اليه راجعون وعلى الإسلام السلام إذا بُليّ براعٍ مثل يزيد، ولقد سمعت جدي رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: الخلافة محرمة على آل أبي سفيان.."(٢٨).

أما موقف الامام عليه السلام رسمياً من البيعة عندما دعاه إليها الوليد بن عتبة والي المدينة، عبر عليه السلام عنه بـ: " انا اهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة، بنا فتح الله وبنا يختم الله ويزيد رجل فاسق، شارب الخمر، قاتل النفس المحترمة، ومثلي لايبايع مثله. ولكن نصبح وتصبحون وننظر وتنظرون اينا احق بالخلافة والبيعة " (٢٩).

وقال عليه السلام ايضاً عندما اشار اليه اخيه محمد بن الحنفية ان ينجو بنفسه من يزيد،: "يا أخي والله لو لم يكن في الدنيا ملجأ ولا مأوى لما بايعت يزيد بن معاوية ابداً"(٣٠).

وكان مؤدى هذا الرفض المتواتر لمبايعة يزيد، بطلان امر تنصيبه خليفة على المسلمين، وصحة امر امامته، فهو احق منه بالخلافة شرعياً كونه افضل منه، وسياسياً بموجب معاهدة الصلح مع معاوية التي تنص على ذلك، لذلك فأن الامام عليه السلام كسر سياق ممارسة طاعة الحاكم الجائر الظالم في نفوس المسلمين، بما قال وصرح به من رفضه للبيعة علناً، مما هيأ الاجواء النفسية في المجتمع الإسلامي لتقبل فكرة الخروج على السلطة التي تقتفي اثر ومنهج هكذا نمط من الحكم في الإسلام، كما اعاد تثبيت حقه في هذا الموقع، فهو لم يكن هدفه طلب الحكم؛ لأن الامكانات والظروف كما هو معروف لم تكن مهيأة كما سنوضح لاحقاً للظفر بالسلطة، انما اراد تثبيت حق مضاع في الاقل والمطالبة به؛ لكي لايعاقبه التاريخ لاحقاً، بأنه لم يطالب بمنصب الخلافة الإسلامية مع افضليته على يزيد وبقية النخبة الموجودين، ولورود النص عليه في الصلح بين معاوية والامام الحسن عليه السلام.

هذه المواقف الرافضة لبيعة يزيد التي تبناها الامام الحسين عليه السلام، تتضح انها لم تكن نابعة في مشكلة تسلط الحاكم لكي يُعالج بتبديله بحاكم عادل اخر فحسب، بل كانت مشكلة ضياع الاحكام الإسلامية، وتَدَين المسلمين بطاعة الخليفة، مهما كانت أوامره، حيث كان المسلمون في مكة والمدينة والكوفة والشام، قد قبلوا تماماً فكرة التمسك في الدين من خلال طاعة الخليفة مهما كانت صفاته وحيثياته، وفي كل ما يأمر، وايقنوا فكرة ان الخروج عليه شقاً لعصا المسلمين ومروقاً من الدين[٣١].

إذ لم يعد في مقدور الامام الحسين عليه السلام ان يتوقف عند رفض بيعة يزيد، فهو يعرف تماماً انه مقتول لامحال[*]، وهو في الوقت نفسه يرى الانحراف الشامل في قيادة الامة الإسلامية. ولم يحتمل عليه السلام ولو نظرياً القبول بصلاحية يزيد وبني امية للحكم. كما ان مسؤولية الامام الحسين عليه السلام تجاه الامة بحكم مركزه الاجتماعي وقرابته من الرسول صلى الله عليه وآله، وهو ابن الخليفة الامام علي عليه السلام متجسدة فيه كل القيم والاخلاق، لذلك فهو وجد نفسه مسؤول عن هذه الامة، دفعت به للتحرك والنهوض بكل ثقله واهل بيته للقيام بعمل قوي في مضمونه ودلالته واثره وعطائه لينهض بالامة لتغيير واقعها المتردي.

كما ان استجابة الامام عليه السلام لرأي الجماهير، عبأت من عزم الامام عليه السلام للنهوض لاتمام الحجة عليهم، إذ لم يكن بوسع الامام عليه السلام ان يقف دون ان يقوم بحركة قوية، وقد تكاثرت عليه كتب الرافضين لبيعة يزيد تطلب منه قيادة زمام امورها والنهوض بها، وقد حملته المسؤولية الدينية الاستجابة لكتب اهل الكوفة، وشكلت هذه الكتب بالاستنصار والاستقدام له، مثابة الغطاء السياسي الذي يعطي الصفة الشرعية لحركته، فلم تكن حركته النهضوية بوازع ذاتي شخصي، لاسيما بعد اتمام الحجة عليه من قبل هؤلاء المسلمين الذين وصلت كتبهم عددا يقارب اثنتا عشر الف كتاب مبايعة من قادة ووجهاء الكوفة[٣٢].

لقد عارض الامام عليه السلام في المدينة بيعة الخليفة الجديد يزيد الذي اصبحت بيعته امراً واقعاً عند المسلمين ببيعتهم اياه، وقاوم عصبة الخلافة فيها حتى انتشر خبره، ثم توجه إلى مكة والتزم الطريق العام في تحركه علناً، ثم اعلن منها نهضته وحركته التغييرية، وكاتب البلاد ودعا الامة إلى القيام والنهوض في وجه الخلافة، وتغيير ماهم عليه، وطلب منهم مناصرته على ذلك ولم يمنِ عليهم ان يبايعوه كخليفة اطلاقاً، إذ لم يذكره في خطاب ولم

يكتبه في كتاب، بل كلما نزل منزلا أو ارتحل، ضرب بيحيى بن زكريا مثلاً لنفسه.

وبقي الامام اربعة اشهر في مكة عام ٦٠ هجرية، ابتداءً من شهر رجب، وادى دوره الديني والاجتماعي اماماً للمسلمين هناك في اشهر العمرة والحج، كما نبه الناس إلى خطر الخلافة القائمة على الإسلام، وبقي هكذا حتى اقبل يوم التروية، واحرم الا انه خالف الحجيج واحل من احرامه وخرج من الحرم قائلا: اخشى ان تغتالني عصبة الخلافة في استار الكعبة لاني لم ابايع فتنتهك بي حرمة الحرم الطاهر ولأن اقتل خارجاً منه بشبر احب اليّ من اقتل داخلا بشبر. ان الامام عليه السلام لم يقل عندئذ اذهب إلى اهل العراق لاستلم الحكم أو اتولى الخلافة، فهو يعرف بحتمية شهادته تماماً[٣٣](*).

لذلك فان الامام الحسين عليه السلام لم يكن خروجه ابدا لطلب السلطة بل لاصلاح النظام السياسي برمته بما يشمل القيادة والرعية، فهو يدرك تماماً عدم امكانية هزم جيش يزيد الذي يستطيع ان يهزم الامبراطورية الرومية برمتها، فكيف باثنا عشر الف كتاب دون ضمانات أو استعدادت عسكرية؟ ولماذا لم يعمل بالسر للتهيؤ لاستلام السلطة واسقاط النظام بطريق مسايرته ثم الوصول إلى بعض المناصب والتمكن ثم تحقيق الانقلاب ؟ اذن فحركة الامام عليه السلام واضحة تماماً فهي قد قصدت الامة التي انعدمت فيها الارادة الإسلامية، فاراد عليه السلام ان يقوم بنهضته ويضحي بنفسه واهله وماله من اجل ارجاع الروح والارادة والجهاد في الامة، التي فقدتها تدريجياً في ظل مثل هكذا خلافة وحكم. ومن اجل تأصيل خط الشهادة ومعارضة الانحراف السياسي، اما بياناته السياسية فلا تعدو كونها بيانات للرؤية والتصور السياسي لماهية الخلافة والامامة في الإسلام، التي يعتمدها ويؤمن بها الامام الحسين عليه السلام إذ لابد ان يوضحها؛ لأنها القاعدة لانطلاقة نهضته، مقابل الرؤية السياسية المسيطرة على الذهنية عند المسلمين، كما اراد عليه السلام ان يشخص للامة اساس المشكلة والمعاناة التي تعانيها في حياتها، سواء في جانبها العقائدي الديني ام السياسي ام الاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي، فان علة ذلك واساسه هو الانحراف السياسي العام للقيادة السياسية التي تحكم باسم الخلافة الإسلامية، إذ كانت شؤون الامة بايدي عناصر لاتحمل هموم الإسلام والامة، بل تخطط للقضاء على روح الإسلام وابعاده عن حياة الأمة[٣٤].

من هنا نصل إلى ان الاسس الفكرية لنهضة الامام الحسين عليه السلام في الجانب السياسي، ترتكز على الاسس الآتية:-

١- مواجهة حكومة معاوية وادانتها، كونها تمثل اصل الانحراف العام في الدولة الإسلامية.

٢- مواجهة ورفض بيعة الحاكم الجائر والظالم والمنحرف المتمثل بيزيد بن معاوية، لاعتبارات دينية وسياسية، متمثلة بصيانة جهاز الخلافة الإسلامية.

٣- تذكير الامة بمسؤوليتها واتمام الحجة عليها.

٤- بث روح المعارضة والجهاد والشهادة في الامة الإسلامية في سبيل تقويم جهاز الخلافة الإسلامية إذا ماثبت انحرافه عن السياقات الشرعية والاعتبارات السياسية الصحيحة.

## المطلب الثالث

## الأسس الفكرية لنهضة الامام الحسين عليه السلام في الجانب الاقتصادي

من الاسس الفكرية للاصلاح السياسي لنهضة الامام عليه السلام، تشخيصه الواقعي لانحراف الوضع الاقتصادي العام للدولة الإسلامية في عهد معاوية، كما مر بنا سابقاً مما يضفي على نهضته جانباً اقتصادياً، شكل احد الدوافع المهمة والاساسية في حركته التغييرية الاصلاحية ضد الحكم الاموي.

إذ اصيب الاقتصاد العام للدولة بنكسة شاملة نتيجة تبذير النظام الاموي للاموال، والتمييز في العطاء والاستئثار بالفيء، وعممت اطروحة ان المال مال الله فوض لمعاوية جبراً على الناس، فكانت سياسته الاقتصادية فاقدة لروح التوازن بما اشاع في البلاد الحرمان والفقر والتفاوت الطبقي[٣٥].

إن اول تجاوزات معاوية في الجانب الاقتصادي، كانت تتصل بنقضه لبنود الصلح مع الامام الحسن عليه السلام، فقد نص الشرط السادس للصلح على اربعة بنود مالية، تلخصت بالتعويض لعوائل الشهداء في حرب الجمل وصفين بمبلغ مليون درهم، وان يفضل بني

هاشم في العطاء والصلات، ويستثني ما في بيت مال الكوفة، وهو خمسة ملايين لتكون تحت تصرف الامام الحسن عليه السلام، وان يعطي للامام الحسن عليه السلام كل عام مليوني درهم ويجعل له خراج دارابجرد، وهي ولاية بفارس قرب الاهواز، واخيراً ان لايمنع عطاء احد من شيعة علي عليه السلام وان يكون عطاءهم وافياً[٣٦].

إلاّ ان المعروف ان معاوية لم يفِ باي من تعهداته في الصلح كاملة بما فيها الالتزامات المالية للامام الحسن عليه السلام، إذ قال بعد تنازل الاخير وتوليه الخلافة رسمياً: "الا وان كل شي (عهد) اعطيته الحسن تحت قدمي هاتين لا افي به"[٣٧].

إذن فقد نقض معاوية الشروط المالية في الصلح، وبناءاً على ماترتب عليه، انه منع ما استطاع بني هاشم ومن يوالي الامام علي عليه السلام من العطاء، والمعروف ان بني هاشم مفضلون في العطاء، فقد خصهم الرسول صلى الله عليه وآله بميزانية خاصة؛ لانه منعهم من الزكاة التي ياخذ منها عامة الناس، وذلك تشريفاً لهم وتوسعة عليهم، فخصهم بالعطاء وقرر لهم الخُمس من الاموال، لذلك حسدتهم السلطات التي جاءت بعد الرسول صلى الله عليه وآله، وخاصة سلطة معاوية، فحاول ان يستولي على مصادر ماليتهم، ومنها اوقاف النبي صلى الله عليه وآله واوقاف فاطمة عليها السلام، وهي مالية كبيرة فيها عيون غزيرة استنبطها الامام علي عليه السلام في ينبع وتيماء وام القرى، وقد صارت في زمن الامام الحسين عليه السلام بساتين واسعة، تم الاستيلاء عليها من والي المدينة الوليد بن عتبة ابن اخ معاوية، كما تنقل المصادر التاريخية ذلك لوجود نزاع بين الامام الحسين عليه السلام وهذا الوالي بشكل مباشر تثبت احقية الامام عليه السلام بالاملاك والبساتين، ومحاولة الوالي الاموي مصادرتها منه وصلت إلى حد الشجار المباشر بين الامام عليه السلام والوالي حول ذلك[٣٨].

إضافة إلى محاولة مصادرة بساتين الامام الحسين عليه السلام، حاول معاوية شراء بساتين اخرى للامام عليه السلام في عين ينبع، ذلك كله يصب في برنامج اموي لتضعيف مالية اهل البيت عليهم السلام، مع ذلك ابطل عليه السلام المحاولة الاموية للحرمان الاقتصادي له ولبني هاشم عموماً، فهددهم باحياء حلف الفضول[*]. ولم يتنازل عن بيع أو مصادرة اي من البساتين، وبقيت له ولابنه علي بن الحسين عليه السلام من بعده [٣٩].

هذه التجاوزات من معاوية ضمن الاتجاه الشخصي أو الخاص بالامام الحسين عليه السلام. أما

التجاوزات الاقتصادية العامة لحكم معاوية فتم تناولها في المبحث الاول من الفصل الثاني؛ لذلك كان الوضع الاقتصادي في عهد معاوية يقوم على انفاق الاموال على اغراضهم السياسية والشخصية التي لاتمت بصلة لصالح الامة.

لقد نهض الامام عليه السلام ليحمي اقتصاد الأمة ويعيد توازن حياتها المعاشية، فتأمين الاحتياجات الاقتصادية للناس وتوفير فيئهم، أحد أهم وظائف الخليفة أو القيادة في الإسلام، لذلك فالامام شخص بصورة صريحة انتهاك هذه الوظيفة بقوله: ".. الاّ وان هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن واظهروا الفساد وعطلوا الحدود واستأثروا بالفيء.."(٤٠).

لذلك كان تعطيل الوظيفة الاقتصادية للقيادة السياسية تجاه الامة من الاسس المهمة والدوافع الاساسية للنهوض ضد حكم يزيد وادانة حكم معاوية، وبهذا فان الاصلاح السياسي احد اسسه الفكرية هو الاصلاح الاقتصادي وخاصة ان الفيء من حقوق المسلمين العامة(*).

إن الامام عليه السلام لم يكتفِ بالادانة النظرية المتمثلة بالبيانات والخطابات لتشخيص الواقع الاقتصادي المنحرف الذي اوجده الحكم الاموي، الا انه تحرك في زمن حكم معاوية ووضع يده على اموال من الخراج ارسلت إلى معاوية، وصادرها عليه السلام. كما صادر اموالا اخرى ارسلت من اليمن إلى خزينة دمشق في ايام يزيد، وقد انفقها الامام عليه السلام على الفقراء والمعوزين، وكان اكثر مايعاني من الالام هو انه يرى الفقر قد اخذ بخناق المسلمين، ولم ينفق شيء من بيت المال لانعاش حياتهم الاقتصادية(٤١).

فعندما صادر الامام عليه السلام قافلة تحمل اموالا وغير ذلك، اخذها وقسمها في اهل بيته ومواليه وللفقراء والمحتاجين، مع ذلك ارسل كتابا إلى معاوية ينبأه بذلك ليؤسس قاعدة فكرية في الاصلاح في الجانب الاقتصادي، مفاده هذا الاسلوب مع الحكم الذي لايعدل في التوزيع والانفاق، جاء فيه: "أما بعد، فان عيراً مرت بنا من اليمن تحمل مالاً وحللاً وعنبراً وطيباً إليك لتودعها خزائن دمشق وتعل بها بعد النهل بني ابيك واني احتجت إليها فأخذتها والسلام.."(٤٢).

هذا الكتاب يوضح فيه الامام عليه السلام ان معاوية ينفق اموال المسلمين على تدعيم ملكه،

كما يهب الاموال لبني امية لتقوية مركزهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لذلك كان عليه السلام شاجباً لهذه السياسة، وبمصادرته لهذه الاموال كان يسعى لانقاذها من معاوية وانفاقها على المحتاجين والمستحقين.

وبالطريقة نفسها، صادر الامام عليه السلام قافلة في زمن حكم يزيد وهو في طريقه إلى الكوفة، كانت قادمة من اليمن في طريقها إلى دمشق، وقد قال لاصحاب الابل في القافلة القادمين من اليمن بعد ان اخذ ما بايديهم: " لا اكرهكم من احب ان يمضي معنا إلى العراق اوفينا كراءه واحسنا صحبته، ومن احب ان يفارقنا من مكاننا هذا اعطيناه من الكراء على قدر ماقطع من الارض.."(٤٣).

إذن نفهم من الاجراءات النظرية والعملية لمواجهة الانحراف الاقتصادي لسياسة معاوية ويزيد من قبل الامام الحسين عليه السلام، ان الاسس الفكرية للاصلاح السياسي لنهضة الامام الحسين عليه السلام في جانبها الاقتصادي تتلخص في المنطلقات الآتية:

١- ان من حق الامام عليه السلام وكل من يعمل بمبدأ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في حال انحراف القيادة السياسية بشكل مؤكد، وتلكأ عملها في الجانب الاقتصادي والمالي، ان يتصرف في هذه المواضع حتى ولو لم تكن له سلطة رسمية وبيعة علنية.

٢- ان مصالح الإسلام والامة فوق ان تتعطل على ابواب السلطة المماطلة في اداء الحقوق الاقتصادية والمالية إلى اصحابها.

٣- تنفيذ الامور الشرعية من واجبات الانسان المستحق والمؤهل لمنصب القيادة، العارف بالاخلاق والحكمة والتي منها اداء الحقوق إلى مستحقيها، مع وجود قيادة غير شرعية وغير مؤهلة ولاتؤدي وظائفها الشرعية والاساسية.

٤- من الممكن القول ان الامام الحسين عليه السلام شرع لنا بهذه الممارسات، ان المال في الدولة أو الحكومة الجائرة في ظل النظام الإسلامي، هو حق عام للامة، وليس للحاكم، ومن حق الشخص المؤهل للولاية ان يتصرف بها إذا استطاع ذلك في حدود اعادة توزيعها ضمن الاستحقاقات الشرعية.

هذه المنطلقات الاربعة تمثل مفهوم الاصلاح في الجانب الاقتصادي خصوصاً،

والاصلاح السياسي عموماً. فكل حركة تغييرية ترتكز على الاصلاح السياسي العام، لابد ان تضطلع بهذه الاسس الاربعة في جانبها الاقتصادي.

## المطلب الرابع

## الأسس الفكرية لنهضة الامام الحسين عليه السلام في الجانب الاخلاقي

إن القاعدة الفكرية الاخرى التي ترتكز عليها نهضة الامام الحسين عليه السلام في الاصلاح السياسي، تتمثل في الجانب الاخلاقي. فكان عليه السلام يهدف بحركته التغييرية إلى اقامة دولة الاخلاق في الجماعة الإسلامية في سياقها واطارها العام.

إذ اول مايطالعنا ان حكم معاوية ويزيد، أَثَرَ في سلوكيات الامة واخلاقها، نتيجة للظلم الذي شمل كل مفاصل الحياة، فلم تسلم الدماء ولا الاموال ولا الدين..

إن نتائج الظلم واللاشرعية في ممارسة السلطة، ادى إلى تدمير القيم الاخلاقية في المجتمع، مما افرز ثقافة الخضوع والانهزامية للمسلمين في قبال السلطة، وادى ذلك إلى زعزعة ركائز المجتمع الإسلامي عن طريق نقض القواعد الاساسية لبناء هذا المجتمع، واهم هذه القواعد قاعدة الاخلاق العامة، فقد اجتهد معاوية ويزيد في تغيير المسارات الاخلاقية للمسلمين. وذلك عن طريق ايجاد ثقافة مصطنعة مكذوبة كبديل عن الثقافة الإسلامية، وتم تسخير وسائل الحديث والفرق الدينية لتربية الامة على هذه الثقافة، وبهذا حرم المجتمع الإسلامي من الثقافة الصحيحة، أو بمعنى اخر التربية الروحية الإسلامية التي تحدد الهوية الإسلامية الصحيحة للامة، كما تم افساد المجتمع وتضليله وتغذيته بكل ماهو بعيد عن واقع الإسلام وهديه، فاصبحت القيم الإسلامية الاخلاقية لاقيمة لها، فانتقضت على سبيل المثال مبدئية أو اخلاقية الالتزام بالعهود والمواثيق في المعاملات الاجتماعية والمواقف السياسية، واصبح التنصل عنها وعدم الوفاء بها امراً عادياً وطبيعياً.

إضافة إلى ذلك اصبح عدم التحرج من الكذب، من الامراض التي اصيب بها المجتمع الإسلامي، وخاصة مجتمع اهل العراق والكوفة تحديداً، كما ظهرت ظاهرة بيع الضمائر والذمم مقابل الاموال، واصبح الاقبال على اللهو والمجون وترك العبادات من اخلاقيات الامة الإسلامية.

لذلك كانت هذه الامراض الاخلاقية التي تقع في الاطار الديني والاجتماعي في خلافة معاوية ويزيد، هي السمة العامة المميزة للهوية الثقافية للمسلمين على مستوى الحاكم والمحكوم، وهذه الامراض محفزات مهمة للاصلاح السياسي لنهضة الامام الحسين عليه السلام تجاه الخلافة الاموية.

والخلاصة المترتبة على هذا الانكسار والتراجع الاخلاقي العام، هو شيوع حالة الانهزامية والخضوع في الامة الإسلامية تجاه اي مصدر للقوة السياسية والاجتماعية قبالهم، فالامة ماتت وانتزعت ارادتها وشخصيتها نتيجة لموت البعد الاخلاقي فيها، وقد شخص الامام عليه السلام هذه الانهزامية حتى في اثناء خروجه بوجه حكم يزيد رافضاً بيعته علناً من خلال الناصحين له بعدم الخروج اولاً، والهرب والتواري عن الانظار والاختفاء ثانياً، أو مسالمة ومبايعة السلطة والانضواء تحت لوائها ثالثاً. وهذه المواقف التي واجهها الامام عليه السلام اثبتت له ان الصمت بات مطبقا، وقد ضرب اطنابه في الامة، واصبحت حالة اللامبالاة عن كل شيء هي الحالة السائدة في المجتمع الإسلامي(٤٤).

إن اهم الامراض الاخلاقية التي اصابت المجتمع الإسلامي في عهد معاوية ويزيد اضافة إلى فقدان ارادة الامة وشيوع حالة الانهزامية بعدم مواجهة السلطة الظالمة، شيوع حالة التخالف بين عمل الامة وعواطفها، بمعنى التناقض في السلوك، اي ان المجتمع يقول شيئاً ويفعل شيئاً ضده، ويؤمن بشيء ويفعل ماينافيه. والحال انه يجب ان تتطابق اعمال الانسان مع مايؤمن به؛ لإن هذا يدخل ضمن باب النفاق بابعادة المختلفة، وخاصة مجتمع الكوفة، وهذا ماعبر عنه الشاعر الفرزدق عندما التقى مصادفة مع الامام الحسين عليه السلام وهو في طريق خروجه من المدينة إلى مكة، في منطقة الصفاح الواقعة بين حُنين وانصاب الحرم على يسار الداخل إلى مكة. فسأله عليه السلام عن خبر الناس ؟ فقال الفرزدق: " قلوبهم معك والسيوف مع بني امية، والقضاء ينزل من السماء، فقال الامام عليه السلام: صدقت، لله الامر، والله يفعل مايشاء، وكل يوم ربنا في شآن، ان نزل القضاء بما نحب فنحمد الله على نعمائه، وهو المستعان على اداء الشكر.."(٤٥).

مع ذلك واصل عليه السلام مسيرهُ نحو العراق ليتمم حجته على اهل الكوفة ومن استنصره على القدوم، فهم تدخلوا ايجابياً في المجالات السياسية، فكانوا يهتفون بسقوط الدولة

الاموية بالكامل، وكاتبوا الامام الحسين عليه السلام على ذلك، ولما بعث اليهم سفيره ومبعوثه وثقته وابن عمه مسلم ابن عقيل، اظهروا في بادئ الامر الدعم الكامل، ولكن لما داهمهم والي الكوفة الجديد والذي اعلن الاحكام العرفية (عبيد الله بن زياد)، ونشر الرعب والفزع في الكوفة، انفضوا من حول مسلم وتركوه وحيداً ناكثين بذلك كتبهم ووعودهم بسبب بطش السلطة الجديدة، لذلك كانت حياتهم العملية بشكل عام غير متطابقة مع عقيدتهم التي يؤمنون بها(٤٦).

هذا يؤشر التناقض الواضح الذي يوجد بين قلب الامة وعواطفها، لذلك فقدت الامة اخلاقية الارادة مع وضوح الطريق وجلاء الاهداف وقدرتها على التمييز المنطقي بين الحق والباطل.

لقد كان الامام الحسين عليه السلام يدرك تماماً انحلال القيم الاخلاقية في المجتمع الإسلامي، وكان يعرف الاسباب المباشرة نابعة من مركز الخلافة التي حرصت على تجهيل الامة بالإسلام الحقيقي، وعدم فهمه بالشكل الصحيح، وقد قلبت السلطة المفاهيم الاخلاقية التي ارادها الإسلام راساً على عقب، وسخرت كل موارد الدولة وطاقاتها واعلامها لغرض بث المفاهيم المعكوسة عن الإسلام، وجعل تلك المفاهيم مقدسة ومن المسلمات التي لاداعي لاعمال العقل فيها(٤٧).

مجموعة هذه الامور التي اصابت حالة الامة في الجانب الاخلاقي، شخصها الامام الحسين عليه السلام ووضحها على الملأ في المؤتمر السياسي العام الذي عقده في منى، مخاطباً النخب والقواعد العامة للرعية، مشيراً إلى الامراض الاجتماعية والاخلاقية في الامة بكافة طبقاتها، واضعاً بخطابه هذا الاساس الفكري المبدئي للاصلاح السياسي في الجانب الاخلاقي، إذ قال: " ..قد خشيت عليكم ايها المتمنون على الله ان تحل بكم نقمة من نقماته؛ لأنكم بلغتم من كرامة الله منزلة فضلتم بها ومن يعرف بالله لاتكرمون، وانتم بالله في عباده تكرمون، وقد ترون عهود الله منقوضة فلا تقرعون، وانتم لبعض ذمم ابائكم تقرعون وذمة رسول الله محقورة، والعمي والبكم والزمن في المدائن مهملة، ولافي منزلتكم تعملون، ولامن عمل فيها تعنون، وبالادهان والمصانعة عند الظلمة تأمنون، وانتم اعظم الناس مصيبة لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تسمعون.."(٤٨).

هذه الخطبة واضحة، تحدد مفاصل انتقاض القيم الإسلامية والاخلاقية والسياسية العامة لواقع حال المسلمين. فقد واجه الامام عليه السلام واقعاً اجتماعياً وسياسياً ودينياً واخلاقياً سيئاً، كما صوره في هذه الخطبة، وهذا يدلل على ان حكم معاوية تمكن من مسخ شخصية الامة ومصادرة ارادتها وقدراتها ووعيها، والاسوأ من ذلك هو قدرة الامويون على تحويل اخلاقيات الامة لمحاربة الإسلام، ذلك لإيمانهم بالحق والعمل بنقيضه، ومن ذلك اقناع الامة بمحاربة فكر الإسلام المتمثل بالرسول صلى الله عليه وآله ومن نهج منهجه من بعده، وهذا هو جوهر المسخ الاخلاقي الذي اصاب الامة الإسلامية على يد بني امية.

وكان الامام عليه السلام مدركاً للانقلاب الذي اصاب النفس الإسلامية حتى على مستوى الذات، فاصبح الانسان في عهد معاوية ويزيد يُؤثر ضره على نفعه، وفساده على صلاحه، ويحارب اولياءه ويتحبب إلى اعدائه.

لقد واجه الامام الحسين عليه السلام حالة متخلفة جداً في الواقع السياسي والاجتماعي والاخلاقي، تمكن الامويون من خلال ذلك من مصادرة القيم والاسس الاخلاقية، بمصادرة ارادة الامة ووعيها وحقوقها.

هذا التحول الذي حصل في الامة في عصر الامام الحسين عليه السلام في الجانب الاخلاقي، تحول بفعل عامل التسلط والانحراف في سياسة معاوية ويزيد تجاه الامة. لذلك كان الامام عليه السلام قد وضع هذا الاعتبار المتمثل بالجانب الاخلاقي؛ لاعادته ارادة ووعي الامة إلى المجتمع. وبهذا كان هذا الاعتبار ضمن اولويات نهضته بوجه حكم الامويين عامة وحكم يزيد خاصة، عبر ماثبته بوصيته لاخيه محمد بن الحنفية "الاصلاح في امة جدي".

فالأسس الفكرية التي تحتملها العبارة اعلاه اضافة إلى الجوانب التي تناولناها، تشير إلى ان الاصلاح السياسي يشمل اصلاح اخلاقية الامة ومعالجة مرض الشك وانعدام الإرادة وتحريرها.

هذا هو المجتمع الإسلامي في أيام الامام الحسين عليه السلام. مجتمع مريض يُشترى ويُباع بقليل من المال وكثير من العذاب والإرهاب، وما كان من الممكن أن تُردّ إلى هذا المجتمع إنسانيته وكرامته، وما كان من الممكن أن يُنبّه إلى زيف وحقارة وجوده، وما كان من الممكن أن تُوقظ فيه اخلاقياته الهامدة إلاّ بعمل نهضوي عنيف فاجع يتضمّن أسمى آيات التضحية

والكرامة والدفاع عن المبدأ والموت في سبيله، وهكذا كان.

إنّ الامام الحسين عليه السلام لم يكن ذا مال ليُنافس الأُمويّين وبيدهم خزائن الأموال، ولم يكن ليتجافى عن روح الإسلام وتعاليمه فيجلب الناس إليه بالعنف والإرهاب؛ ولذا فليس من المعقول أن يطلب نصراً سياسياً آنيّاً في مجتمع لا يُحارب إلاّ في سبيل المال وبالمال، أو بالقسر والإرهاب، ولكن كان في وسعه أن يقوم بعمله الذي قام به ليهزّ أعماق هذا المجتمع، وليُقدّم له مثلاً أعلى طُبع في ضمائر أفراده بدم ونار وتُوفر هذا الهدف في النهضة الصحيحة من جملة مقوّمات وجودها؛ لأنّ العلاقات الإنسانيّة حينها في الواقع علاقات مُنحطّة وفاسدة، وموقف الإنسان من الحياة موقف مُتخاذل وموسوم بالانحطاط والانهيار؛ ولذلك انتهى الواقع إلى حدّ من السوء بحيث غدا الخروج والنهوض علاجه الوحيد.

وإذا، فالدعوة إلى نموذج من الأخلاق أسمى ممّا يُمارسه الامام عليه السلام في المجتمع كضرورة لازمة؛ لأنّه لا بدّ أن تتغيّر نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى الآخرين وإلى الحياة ليمكن إصلاح المجتمع.

ولقد قدّم الامام الحسين عليه السلام وآله وأصحابه - في نهضتهم على الحكم الأُموي - الأخلاق الإسلاميّة العالية بكلّ صفاتها ونقائها، ولم يُقدّموا إلى المجتمع الإسلامي هذا اللون من الأخلاق بألسنتهم، وإنّما كتبوه بدمائهم وحياتهم(٤٩).

هذا الاصلاح في الجانب الاخلاقي، لايمكن ان يتحقق في منظور الامام الحسين عليه السلام، الا باحداث هزة قوية في ضمير الامة ووجدانها لينفض غبار الغفلة والاستغراق في جهل مطاوعة السلطة الجائرة، وهذه الهزة لاتكون الا عن طريق رفض مبايعة السلطة مهما كان الثمن، واختيار الشهادة بدلاً من الخضوع والاستسلام لها؛ ليعطي بذلك اخلاقية مهمة في قوة الارادة العامة للامة، وسلب شرعية النظام السياسي.

هذه الاسس الدينية والسياسية والاقتصادية والاخلاقية، التي انطلقت منها نهضة الامام الحسين عليه السلام، سوف تعكس نتائج فكرية مهمة تحكمت في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، وارست قيماً فكرية تستند إليها الكثير من الحركات والاتجاهات السياسية التي ظهرت بعد نهضة الامام الحسين عليه السلام.

## هوامش البحث ومصادره

(١) محمد باقر المجلسي، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، ج ٤٤، ص ٣٢٩-٣٣٠. وكذلك: لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، موسوعة كلمات الامام الحسين عليه السلام، ص ٣٥٤.

(٢) حبيب ابراهيم الهديبي، قراءات في بيانات الثورة الحسينية وابعادها الرئيسة، ط١، (د.م، المؤسسة الإسلامية للبحوث والدراسات والمعلومات، ٢٠٠٢)، ص١٨.

(٣) ابن عبد ربه الاندلسي، العقد القريد ، ج٥، ص ١٤٦.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، الامامة والسياسة، ج١، ص ١٦٠.

(٥) لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، موسوعة كلمات الامام الحسين عليه السلام، ص ٣١٥.

(٦) ابن قتيبة الدينوري، الامامة والسياسة، ج١، ص ١٥٦.

(٧) حبيب ابراهيم الهديبي، قراءات في بيانات الثورة الحسينية وابعادها الرئيسة، ص ٣٩.

(٨) ابن شعبة الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن ال الرسول، ص ٢٤٥.

(٩) محمد باقر المجلسي، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، مصدر سابق، ج ٤٥، ص٨.

(١٠) شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٥، ص ١٢.

(١١) للاطلاع على الخطبة كاملة، ينظر: سليم بن قيس الهلالي، كتاب سليم بن قيس الهلالي، ص٣٢٠-٣٢٣.

(١٢) محمد مهدي الاصفي، في ظلال الطف، ط١، (بيروت، دار الكرام، ١٤١٦هـ)، ص ٦١-٦٢.

(١٣) مرتضى مطهري، الملحمة الحسينية، ط٣، (قم، طليعة النور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ)، ج٢، ص٥٤.

(١٤) عز الدين علي بن ابي الكرم (ابن الاثير)، الكامل في التاريخ، ج٤، ص ٥٧.

(١٥) علي الكوراني، جواهر التاريخ، ج٣، ص ٣٦٧.

(١٦) لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، موسوعة كلمات الامام الحسين عليه السلام، مصدر سابق، ص ٢٥٢.

(١٧) احمد بن داوود الدينوري، الاخبار الطوال، مصدر سابق، ص ٢٢٢.

(١٨) - علي بن الحسن الشافعي (ابن عساكر)، تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق، ج١٤، ص ٢٠٥.

(١٩) شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق، ج٥، ص ٦.

(٢٠) محمد رضا الجلالي، الامام الحسين عليه السلام سماته وسيرته، مصدر سابق، ص ١١٦.

(٢١) احمد بن يحيى البلاذري، انساب الاشراف، مصدر سابق، ج٣، ص ١٥٣.

(٢٢) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري،(تاريخ الامم والملوك)، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٢٤-٢٢٨.

(٢٣) ابن قتيبة الدينوري، الامامة والسياسة، مصدر سابق، ج١، ص ١٦٠.

(٢٤) المصدر نفسه ، ج١، ص ١٦١-١٦٢.

(٢٥) احمد بن اعثم الكوفي، كتاب الفتوح، مصدر سابق، ج٤، ص ٣٣٩.

(٢٦) باقر شريف القرشي، حياة الامام الحسين عليه السلام، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٢٧) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري،(تاريخ الامم والملوك)، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٥٠.
(٢٨) محمد باقر المجلسي، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، مصدر سابق، ج ٤٤، ص ٣٢٦.
(٢٩) علي بن موسى بن طاووس، اللهوف على قتلى الطفوف، مصدر سابق، ص ١٧.
(٣٠) لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، موسوعة كلمات الامام الحسين عليه السلام، مصدر سابق، ص ٣٥٢-٣٥٣.
(٣١) مرتضى العسكري، معالم المدرستين، مصدر سابق، ج٣، ص٣٩٩.
(*) ايقن الامام الحسين عليه السلام، ان الامويين لايكفون عنه وعن الفتك به حتى لو بايع يزيد، فهو يمثل بقية النبوة والشخصية الرسالية التي تدفع الحركة الإسلامية في نهجها الحقيقي وطريقها الصحيح، لذلك فقد قال عليه السلام لاخيه محمد بن الحنفية: "وايم الله لو كنت جحر هامة من هذه الهوام لاستخرجوني حتى يقتلوني.."، كما قال عليه السلام لجعفر بن سليمان الضبعي: "والله لايدعوني حتى يستخرجوا هذه العلقة - يعني قلبه الشريف- من جوفي" . ينظر في ذلك: محسن الامين، اعيان الشيعة، مصدر سابق، ج١، ص٥٩٣.
(٣٢) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري،(تاريخ الامم والملوك)، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٥٨-٢٥٩.
(٣٣) مرتضى العسكري، معالم المدرستين، مصدر سابق، ج٣، ص ٣٠٨-٣٠٩.
(*) للاستدلال مرة اخرى بمعرفة الامام الحسين عليه السلام بنتيجة نهضته ومصيره بانه سوف يستشهد، بعد خروجه من مكة متوجها إلى الكوفة. ينظر قوله إلى بني هاشم: "بسم الله الرحمن الرحيم. من الحسين بن علي بن ابي طالب إلى بني هاشم، اما بعد: فانه من لحق بي منكم استشهد، ومن تخلف لم يدرك الفتح والسلام". ينظر في ذلك: ابن شهر آشوب، مناقب آل ابي طالب، مصدر سابق، ج٣، ص٢٣٠.
(٣٤) حبيب ابراهيم الهديبي، قراءات في بيانات الثورة الحسينية وابعادها الرئيسة، مصدر سابق، ص١٠٧-١٠٩.
(٣٥) باقر شريف القرشي، حياة الامام الحسين عليه السلام، مصدر سابق، ج٢، ١٣٤.
(٣٦) على الكوراني، جواهر التاريخ، مصدر سابق، ج٣، ص ٦٧.
(٣٧) محسن الامين ، اعيان الشيعة، مصدر سابق، ج١، ص ٥٧.
(٣٨) علي بن الحسن الشافعي (ابن عساكر)، تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق، ج ٦٣، ص ٢١٠.
(*) حلف الفضول: تحالف قبلي لبني هاشم وبني المطلب، ومعهم ثلاث قبائل: بنو زهرة، وبنو الحارث بن فهر، وبني تيم. موضوعه: حماية مكة المكرمة ومنع الظلم فيها وحماية الضعيف حتى ياخذ حقه ايا كان الظالم والمظلوم. وسبب تسميته بحلف الفضول؛ هو ارادة المتحالفين اعلاه جعل هذا الحلف امتداد لحلف قديم لقوم من جرهم عقدوه لنفس الغرض، وهم ابناء اسماعيل واخوالهم يقال لهم: فضل وفضالة وفضال ومفضل. ينظر في ذلك: احمد بن يعقوب، تاريخ اليعقوبي، مصدر سابق، ج٢، ص١٧-١٨.

(٣٩) علي الكوراني، جواهر التاريخ، مصدر سابق، ج٣، ص٣٨.
(٤٠) عز الدين علي بن ابي الكرم (ابن الاثير)، الكامل في التاريخ، مصدر سابق، ج٤، ص٤٨.
(*) ان الفيء هو مارجع من ناحية الكفار إلى بيت مال المسلمين بغير قتال، من الاراضي التي تمتد سعة حكم الإسلام وسلطته عليها عن طريق الهدنة..،كما يطلق احياناً لفظ الغنيمة عن طريق القتال والخراج والجزية بالفيء. وعموماً فكل هذه الالفاظ ومدلولاتها، انما هي تخص واردات الدولة الاقتصادية بشكل عام، والتي هي من حق المسلمين وبيت مالهم. ينظر في ذلك: حسين منتظري، دراسة في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، ط١، (قم، دار الفكر، ١٤١١هـ)، ج٣، ص ٣٤٣-٣٥١.
(٤١) باقر شريف القرشي، حياة الامام الحسين عليه السلام، مصدر سابق، ج٢ ص ٢٩٧.
(٤٢) ابن ابي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج١٨، ص ٤٠٩.
(٤٣) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري،(تاريخ الامم والملوك)، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٩٠.
(٤٤) هادي المدرسي، عاشوراء، ط١، (بيروت، دار ومكتبة الهلال للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٤٠-٤١.
(٤٥) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، (تاريخ الامم والملوك)، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٩٠
(٤٦) باقر شريف القرشي، حياة الامام الحسين عليه السلام، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٢٠-٤٢١.
(٤٧) احمد حسين يعقوب كربلاء، الثورة والمأساة، ط١، (بيروت، مركز الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ١٩٩.
(٤٨) محمد باقر المجلسي، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، مصدر سابق، ج ٩٧، ص ٨٠.
(٤٩) محمد مهدي شمس الدين، ثورة الامام الحسين عليه السلام ظروفها الاجتماعية واثارها الانسانية، مصدر سابق، ص ١٩٤-١٩٥، ٢٢٠.